الأمانـــة العامـــة

ج07/17(05/15)/01-خ(0295)

كلمة معالي الدكتور نبيل العربي
الأمين العام لجامعة الدول العربية

فـــي

افتتاح أعمال
الدورة السابعة للمجلس الوزاري العربي للمياه

يلقيها نيابةً عنه

السفير أحمد بن حلي
نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية

القاهرة في 2015/5/27

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الدكتور/ عبد الحسين بن علي ميرزا - وزير الطاقة بمملكة البحرين،
أصحاب المعالي والسعادة،
السادة مدراء المنظمات العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني،
السيدات الفضليات،
السادة الأفاضل،
الحضور الكريم،

أود في البداية أن أُرحب بكم نيابةً عن معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي وأن أُهنئ الدكتور/ عبد الحسين بن علي ميرزا وزير الطاقة بمملكة البحرين لترأسه الدورة السابعة للمجلس الوزاري العربي للمياه متمنياً له كل التوفيق والنجاح في إدارة جلساتها هذا المجلس ومتابعة نتائجه، وكل الشكر والتقدير لمعالي الدكتور/ محمد بن صالح السادة وزير الطاقة والصناعة بدولة قطر على ما بذله من جهود مقدرة لتعزيز التعاون العربي في مجال الأمن المائي العربي خلال رئاسته الدورة السابقة للمجلس، والشكر موصول إلى معالي السادة أعضاء المكتب التنفيذي على متابعتهم الحثيثة لتنفيذ قرارات الدورة السابقة للمجلس والإعداد لهذه الدورة، كما أتوجه بالشكر والتقدير لشركاء المجلس الوزاري العربي للمياه على مساهمتهم القيمة في متابعة تنفيذ تكليفات المجلس، كما أشيد بالتعاون القائم بين المجلس وشركائه في تقاسم الأعباء الملقاة على عاتق الجميع وأثمن هذا الأسلوب التشاوري بين الحكومات، والمنظمات المتخصصة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص في اتخاذ القرارات، ونعتقد هذا النهج الحميد نموذجاً للارتقاء بالأداء وتحقيق الأهداف المنشودة في هذا المجال الحيوي، مجال الموارد المائية.

السيدات والسادة،

ينعقد مجلسكم الموقر الذي اضطلع منذ تشكيله عام 2009 في الجزائر بمهمة التخطيط والمتابعة لقضية الأمن المائي القومي العربي، وهى قضية بالغة الحيوية لأنها عصب حياتنا ومقومات بناء مستقبل وطننا كما جاء في قوله تعالى:

{وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلا يُؤْمِنُونَ}

صدق الله العظيم

ولذلك اسمحوا لي أن أؤكد على بعض العناصر الهامة لهذا المجال الحيوي:

أولاً: إن إقرار مجلسكم الموقر للخطة التنفيذية لإستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة، يعد وبحق أحد الانجازات المهمة للمجلس وهذه الخطة إلى سيتم رفعها إلى القمة العربية لاعتمادها، ستكون المسار لتحقيق الانجاز العملي، ومن ثم سيعمل مجلسكم الموقر على متابعة تنفيذها، وهو ما يُحتم علينا بذل مزيداً من الجهد الجماعي لمتابعة التنفيذ الدقيق للخطة لأن الأمر يتعلق بأحد مقومات الحياة، ألا وهو توفير الماء، وفي هذا السياق أود أن أذكر أن من بين التحديات الكبرى التي ستواجه العالم هي قضايا المياه، ونحن جزء من هذا العالم، ونحن بؤرة من العالم التي تواجه مشاكل التصحر، لذا فإن الأمن المائي العربي سيظل الشغل الشاغل لمجلسكم الموقر من أجل التكفل الكامل، بتذليل العقبات التي تواجه هذا القطاع الحيوي، في دولنا وإيجاد السبل الناجعة والفعالة لاستدامة هذا المورد الهام ومن هنا أُهنئكم على اعتمادكم المبادرة الإقليمية للترابط بين قطاعات الطاقة والمياه والغذاء في الدول العربية وأدعو إلى توثيق سبل التنسيق الكامل سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الإقليمي لجعل

هذه المبادرة محل التنفيذ الفعلي لأنها تمس قطاعات حساسة وينبغي علينا جميعاً إدراك أهميتها القصوى في تحقيق الأمن المائي والغذائي والطاقوي وهى ثلاث عناصر أساسية لأي تنمية وأي نهضة.

ثانياً: لقد كانت المشاركة العربية في المنتدى العالمي السابع للمياه الذي عقد بكوريا الجنوبية خلال شهر مارس/ آذار 2015 مشاركة فعالة ومثمرة وهذا بفضل الله والتحضير الجيد ومشاركة الجميع. وأدعو إلى متابعة هذا النهج مخرجات المنتدى العالمي السابع للمياه والبدء في تشكيل لجنة تختص بمتابعة التنفيذ والتحضير للمنتدى العالمي الثامن للمياه المقرر عقده بالبرازيل عام 2018، ومن نافلة القول التذكير كذلك باعتماد المجلس لآلية عقد المؤتمرات العربية للمياه والتي تعد المنبر العلمي لطرح الرؤى والأفكار المبتكرة لمعالجة التحديات التي تواجه قطاع الموارد المائية العربية، وأغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر لدولة قطر على احتضانها المؤتمر العربي الثاني للمياه وموضوعه " نحو إدارة رشيدة لقطاع المياه في الدول العربية.. حلول خلاقة ومستدامة لمواجهة التحديات" وما قدمته من تسهيلات لإنجاح المؤتمر، والشكر أيضاً موصول للمملكة المغربية على استضافتها للمؤتمر العربي الثالث للمياه العام المقبل وأُذكر في هذا المقام أنه لا مناص من اعتماد أسلوب الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ولتحقيق هذا المسعى، فالأمر يتطلب تنمية قدرات الموارد البشرية، والولوج إلى عالم المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، وفي هذا السياق أدعوا الجميع إلى التدرج لإحداث ترابط حقيقي بين المعاهد والمراكز المختصة بالموارد المائية والتعاون فيما بينها، لرفع هذا التحدي، وكسب الرهانات. ذلك أننا نؤمن أن الشباب العربي قادر على إحداث النقلة النوعية والأخذ بأسباب التطور والمشاركة في صنع القرار وبناء المستقبل.

وفي الأخير أُذكر بعنصرين لهذا القطاع الحيوي ويتمثل الأول في مضاعفة الجهد على المستوى الوطني وعلى المستوى العربي لاستغلال كافة الأشكال التكنولوجية في مواجهة التصحر وتحقيق الإدارة السليمة للموارد المائية خاصةً وأن العديد من التقارير الدورية تُحذر بأن منطقتنا العربية معرضة مستقبلاً لمخاطر شح المياه والتصحر.

والعنصر الثاني ضرورة العمل لتعزيز وحدة الموقف العربي للحفاظ على الحقوق القانونية والتاريخية للمياه العربية الذي يظل مسألة ضرورية ومُلحة وخاصةً في مواجهة السياسة الإسرائيلية المتمادية في استغلال المياه العربية في فلسطين المحتلة والجولان العربي السوري وجنوب لبنان وهو ما شكل خرقاً صارخاً للقانون الدولي.

أصحاب المعالي

إن المنطقة العربية تمر بمرحلة اضطراب وقلق غير مسبوقة مما يحتم على الجميع وعلى كافة المستويات تضافر جهودها في إطار المنظومة العربية كلٌ في مجال عمله، وتخصصه، والعمل على التكاتف والتآزر لمواجهة هذه التحديات التي تمس أوطاننا وحياتنا ومستقبل أجيالنا.

وإذا كانت قمة شرم الشيخ الأخيرة قد وضعت الأولوية لمجال الأمن القومي العربي بأبعاده العسكرية والسياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية فإن تحقيق الأمن المائي يُشكل دعامة أساسية في مفهوم الأمن القومي، كما أن حركة الإصلاح الجارية في الجامعة العربية ومنظومتها، يندرج ضمن هذه الرؤية التي حددت معالمها القمة لتجاوز الواقع العربي بكل تحدياته وتداعياته، وفتح أفق واعد.

أتمنى لدورتكم كل التوفيق والنجاح،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،